

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)

أولاً - مقدمة

١ - في الفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، المتخذ في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧ طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إليه كل ثلاثة أشهر بشأن الوفاء بمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا التقرير هو أول تقرير يقدم عملاً بهذا القرار.

٢ - ويعرض التقرير آخر ما استجد على أنشطة الأمم المتحدة في العراق منذ التقرير الأخير (S/2007/330) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مع التركيز على الخطوات الأولية المتخذة لتنفيذ القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). ويتضمن موجزاً للتطورات السياسية الرئيسية التي طرأت في الفترة المشمولة بالاستعراض وللجهود التي تبذلها حكومة العراق لتشجيع المصالحة الوطنية، وللتطورات الإقليمية والدولية المتصلة بالعراق. ويوفر التقرير معلومات عن الجديد في أنشطة ممثلي الخاص للعراق، أشرف جيهانجير قاضي، وتقييماً للحالة الأمنية ويعرض لأخر ما استجد بشأن المسائل المتصلة بالعمليات والأمن.

ثانياً - موجز التطورات السياسية الرئيسية في العراق

ألف - الأنشطة الرئيسية لمجلس النواب والحكومة

٣ - لا تزال حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي ومجلس النواب يمارسان عملهما في ظل ظروف صعبة للغاية. وقد لاحت بعض المؤشرات الإيجابية، رغم الهجمات اليومية واستمرار ارتفاع معدلات التشرد والجمود السياسي. ففي شهر أيلول/سبتمبر، طرأ انخفاض كبير على مستوى الإصابات في صفوف العراقيين ووطد رئيس الوزراء تحالفاً رباعياً مع الأحزاب



الشيعية والكرديّة الرئسيّة في البرلمان، كما تتواصل المناقشات بشأن تشريع له أهمية مركزية لعملية المصالحة الوطنيّة.

٤ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أعيقت أعمال مجلس النواب وحكومة العراق بسبب المقاطعات السياسيّة المنتظمة والعطلة الصيفيّة لمجلس النواب التي استمرت خمسة أسابيع. وفي ١٣ حزيران/يونيه، علق أعضاء الكتلة الصّدرية في مجلس النواب مشاركتهم في البرلمان احتجاجاً على تأخر إعادة تشييد مرقد الإمامين في سامراء الذي هدم في شباط/فبراير ٢٠٠٦. واستأنفوا مشاركتهم في ١٧ تموز/يوليه عندما اقترح مكتب رئيس الوزراء ومجلس النواب خططاً لإعادة تشييد المرقد. وتقوم منظمة الأمم المتحدّة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بتنسيق عملية إصلاح المرقد بمساهمات مالية من حكومة العراق والمفوضية الأوروبيّة، ومن المقرر أن تبدأ المرحلة الأولى للمشروع قريباً.

٥ - وعلق أعضاء مجلس النواب المنتسبون إلى كتلة التوافق مشاركتهم في البرلمان يوم ٢٣ حزيران/يونيه بسبب جدل يتصل برئيس مجلس النواب، محمود المشهداني، وهو أحد أعضاء التوافق. فقد أتهم رئيس المجلس بالتورط في محاولة اغتيال عضو المجلس مثال الألوسي التي قتل فيها ابناه. واستأنف أعضاء جبهة التوافق الـ ٤٤ مشاركتهم في ١٩ تموز/يوليه عقب اتفاق مع كتل تصويّبة أخرى على أن يظل المشهداني في منصبه.

٦ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه، علقت كتلة التوافق مشاركة وزرائها في مجلس الوزراء احتجاجاً على اعتقال وزير الثقافة، محمد عبد الله الهاشمي، على خلفيّة نفس محاولة اغتيال الألوسي عضو المجلس. وفي وقت لاحق، وتحديدًا في ٢٥ تموز/يوليه، وسعت كتلة التوافق نطاق مطالبها لتشمل إخلاء سبيل محتجزين وعزل أعضاء الميليشيات المشاركين آنذاك في قوات الأمن. واستقال وزراء الكتلة الستة جميعهم، بما فيهم نائب رئيس الوزراء، سلام الزوبعي، في ١ آب/أغسطس بسبب عدم تلبية مطالبهم. واستأنف وزير التخطيط، علي بابان، في وقت لاحق أداء واجباته في ١٢ أيلول/سبتمبر واستقال بعد ذلك بأسبوع واحد من الحزب الإسلامي العراقي وجبهة التوافق لكي يركز على مسؤولياته الوزارية بوصفه عضواً مستقلاً في مجلس الوزراء. وفي ٥ آب/أغسطس، سحبت القائمة العراقيّة ممثليها الخمسة من اجتماعات مجلس الوزراء بدعوى أن رئيس الوزراء نوري المالكي لم يستجب لمطالب الإصلاح السياسي التي قدمت قبل خمسة أشهر.

٧ - وأصبح يغيب الآن عن مجلس الوزراء المؤلف من ٤٠ عضواً ١٦ وزيراً ووزيراً دولة. ولا يحضر اجتماعات مجلس الوزراء ثمانية من الوزراء الـ ٢٩ العاملين حالياً. ولم يقبل رئيس

الوزراء إلا استقالة وزراء الكتلة الصدرية، مما جعل مصير الوزراء الباقين مجهولاً. ويبدو أن هناك وزراء آخرين يمارسون مهامهم رغم استقالتهم.

٨ - وعقب رحيل هؤلاء الوزراء، أعلن رئيس الوزراء المالكي، في ١٦ آب/أغسطس، عن تشكيل تحالف يتألف من الأحزاب السياسية المتبقية في حكومته ومنها حزب الدعوة وحزب المجلس العراقي الإسلامي الأعلى، ذوا الأغلبية الشيعية، والاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أعلنت حركة مقتدى الصدر انسحابها من التحالف العراقي الموحد، الذي يشكل كتلة الأغلبية في البرلمان. وبذلك خسرت التحالف ٣٢ مقعداً من مقاعده البالغة ١١٣ مقعداً.

٩ - واعتمد مجلس النواب في ٥ حزيران/يونيه قراراً غير ملزم بأن يطلب مجلس الوزراء موافقة البرلمان على أي تمديد مقبل للولاية المنظمة للقوة المتعددة الجنسيات في العراق وإدراج جدول زمني لرحيل القوات من العراق. وجمعت الكتلة الصدرية ١١٤ توقيعاً من أعضاء البرلمان المنتمين إلى كتل مختلفة من أجل وضع جدول زمني لانسحاب القوة المتعددة الجنسيات، غير أنه لم يكن هناك تأييد كاف لإقرار هذا الإجراء في صورة قانون.

١٠ - وفي ٣ تموز/يوليه، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون إداري بشأن المواد الهيدروكربونية بحضور ٢٤ من أعضاء مجلس الوزراء الأربعين. وسجل جميع الأطراف في البرلمان قلقهم بشأن مشروع القانون، الذي لا يزال محل مناقشة من جانب الزعماء السياسيين. وأقرت الجمعية الوطنية الكردستانية القانون المتعلق بالنفط والغاز في إقليم كردستان، ودخل القانون حيز النفاذ بعد أن وافق عليه مسعود برزاني رئيس إقليم كردستان في ٩ آب/أغسطس.

١١ - وعقب إجراء مجموعة من المشاورات الرفيعة المستوى، أعلن رئيس الوزراء المالكي، والرئيس جلال طالباني، ونائب الرئيس عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي، ورئيس إقليم كردستان، برزاني، في ٢٦ آب/أغسطس، عن اتفاق على مجموعة من المبادرات التشريعية تستهدف تذييل العقوبات التي تعترض سبيل العملية السياسية العراقية. واتفق الزعماء على الاستعاضة عن قانون اجتهادات البعث الحالي بقانون بشأن الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة وأقرها مشروع "قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم". وكلاهما معروض حالياً على البرلمان لمناقشته.

١٢ - وعاد مجلس النواب إلى الانعقاد في ٤ أيلول/سبتمبر بعد عطلة صيفية دامت خمسة أسابيع، ولكنه لم يناقش أي تشريع رئيسي أو يقره منذ ذلك التاريخ. وبناء على طلب رئيس

لجنة مراجعة الدستور في ٨ أيلول/سبتمبر، مدد مجلس النواب الأجل الرسمي لتقديم التقرير النهائي للجنة مراجعة الدستور إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

١٣ - ولا تزال كركوك تمثل مسألة حساسة تتطلب التوصل إلى طريقة للمضي قدما تحظى بقبول متبادل، مع اقتراب الموعد النهائي للاستفتاء على وضع كركوك وهو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد اجتمعت لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ بشأن كركوك وغيرها من الأراضي المتنازع عليها في ١٣ آب/أغسطس بعد توقف دام خمسة أشهر، وذلك بإشراف رئيسها الجديد، رائد فهمي، وزير العلوم والتكنولوجيا، وعضو القائمة العراقية. ووافقت اللجنة على تخصيص ٦ ملايين دولار من ميزانيتها البالغة ٢٠٠ مليون دولار لتعويض المستوطنين العرب في كركوك العائدين إلى ديارهم الأصلية في أجزاء أخرى من البلد.

باء - التطورات السياسية الرئيسية الأخرى

١٤ - في ٢٨ تموز/يوليه، أصدر رئيس الوزراء أمرا بإقالة محافظ البصرة محمد الوائلي، أحد كبار أعضاء حزب الفضيلة. وكان هذا الأمر استجابة لرسالة من رئيس مجلس محافظة البصرة و ٢٧ من أعضاء المجلس يخطران فيها رئيس الوزراء بتصويتهم بحجب الثقة عن المحافظ. ورفض حزب الفضيلة والمحافظ الأمر وطعنا فيه أمام المحكمة الاتحادية العليا.

١٥ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، وفي ذروة موسم حج ديني سنوي، أدى قتال عنيف بين صفوف الشيعة في كربلاء إلى مقتل أكثر من ٥٠ شخصا. وتجري الحكومة حاليا تحقيقا في الحادث الذي كان ضالعا فيه، كما نقلت التقارير، أفراد من جيش المهدي الصدري وقوات الشرطة المحلية في المحافظة التي يسيطر عليها المجلس العراقي الإسلامي الأعلى. وعقب القتال الذي دار في كربلاء، أمر مقتدى الصدر جيش المهدي بوقف أنشطته العسكرية لمدة ستة أشهر اعتبارا من ٢٩ آب/أغسطس.

١٦ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، اغتيل الشيخ أبو ريشة خارج منزله في الرمادي، وكان قد قام بدور في إنشاء مجلس إنقاذ الأنبار من أجل مقاومة تنظيم القاعدة. وكانت قواته تقاتل إلى جانب القوة المتعددة الجنسيات في العراق وساهمت في قمع قدر كبير من نشاط المتمردين في المحافظة. ويقوم زعماء عشائر آخرون في محافظات صلاح الدين وواسط ونينوى، والكوت حاليا، بإنشاء مجالس إنقاذ مماثلة في مناطقهم.

جيم - التطورات الإقليمية المتصلة بالعراق

١٧ - في ٢٢ أيلول/سبتمبر، استضفت اجتماعا للمشاركين في الاجتماعات الموسعة لدور الجوار لمناقشة دعم تنفيذ ولاية الأمم المتحدة الجديدة في العراق بموجب القرار

١٧٧٠ (٢٠٠٧) والتقدم الذي طرأ على تنفيذ العهد الدولي مع العراق. وأيد الاجتماع بقوة دور الأمم المتحدة في النهوض بحوار سياسي شامل في العراق وأكد الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي من أجل زيادة استقرار العراق.

١٨ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، استضافت حكومة العراق اجتماعاً تحضيرياً على مستوى الخبراء للاجتماع الموسع القادم للبلدان المجاورة للعراق، المقرر عقده في اسطنبول بتركيا. وشارك ٢١ وفداً في الاجتماع لاستعراض حصيلة الأفرقة العاملة الثلاثة التي أنشئت في الاجتماع الموسع السابق لدول الجوار الذي عقد في شرم الشيخ في ٤ أيار/مايو. وناقش الاجتماع أيضاً إنشاء آلية متابعة للاجتماع الموسع للبلدان المجاورة للعراق. ومن المحتمل أن تطرح هذه المسألة على الاجتماع الموسع للبلدان المجاورة للعراق الذي سيعقد في تركيا.

١٩ - وقد اجتمع الفريق العامل الأول المعني بالطاقة في اسطنبول يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ووفر أساساً لإجراء مناقشات بشأن الاستثمار في قطاع الطاقة العراقي مع السماح للعراق بعرض احتياجاته في مجال البنية التحتية. واجتمع الفريق العامل المعني باللاجئين في ٢٦ تموز/يوليه بعمان ونظر في سبل لتخفيف العبء الملقى على كاهل الأردن والجمهورية العربية السورية بشكل خاص. واتفق المشاركون على إنشاء أفرقة عاملة في قطاعات رئيسية (تشمل الصحة والتعليم والأثر الاقتصادي والحماية) في إطار ترتيب ثلاثي، تقوم بموجبه الأمم المتحدة بدور الوسيط في المناقشات التي ستجري بين الحكومات المستضيفة للاجئين والعراق. واجتمع الفريق العامل المعني بالأمن في دمشق يومي ٨ و ٩ آب/أغسطس ووضع الخطوط العريضة للتعاون في مجال تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية وإقامة اتصال معزز على الحدود، ومنع التحريض على العنف.

٢٠ - وفي ٢٠ آب/أغسطس، زار رئيس الوزراء، الجمهورية العربية السورية لأول مرة منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين العراق والجمهورية العربية السورية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وركزت المحادثات الموسعة التي أجراها على العلاقات الاقتصادية، وبخاصة من خلال الوصلات الموسعة لأنابيب النفط والغاز. وتعهد كلا الجانبين بزيادة الاتصالات على مستوى الخبراء لتفعيل الالتزامات القائمة بشأن التعاون الأمني وبشأن تقديم المساعدة للاجئين العراقيين.

٢١ - وزار رئيس الوزراء تركيا في ٧ آب/أغسطس ووضع اللمسات الأخيرة على إطار للتعاون بين تركيا والعراق يستهدف منع ووقف الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، وقع وزيراً داخلية العراق وتركيا على اتفاق لتحسين أمن الحدود. وفي

٨ آب/أغسطس، زار رئيس الوزراء جمهورية إيران الإسلامية، حيث أجرى محادثات بشأن مسائل ثنائية وإقليمية.

٢٢ - واستضاف العراق، في بغداد يوم ٢٤ تموز/يوليه، جولة جديدة من المحادثات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية بشأن مسائل الأمن في العراق. وعلى خلفية استمرار الخلافات حول مسائل من قبيل احتجاز مواطنين إيرانيين، كان الاجتماع محاولة لإنشاء لجنة أمنية ثلاثية.

٢٣ - وخلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه، زار وفد عراقي رفيع المستوى بقيادة مستشار الأمن الوطني، موفق الربيعي، المملكة العربية السعودية. واجتمع الوفد مع الملك عبد الله وولي العهد ووزير الخارجية والداخلية. وجرت هذه الزيارة على أرفع مستوى من المسؤولين العراقيين منذ مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرياض في آذار/مارس.

دال - العهد الدولي مع العراق

٢٤ - عقب التصديق على وثيقة العهد الدولي مع العراق في شرم الشيخ، استضاف اجتماعا بنيويورك في ٢٠ تموز/يوليه للنظر في التقرير المحلي النصف سنوي. ويشير التقرير إلى تحقيق إنجازات هامة في كثير من القطاعات رغم صعوبة الحالة الأمنية. فهو يذكر أن الإدارة المالية العامة تتحسن بشكل مطرد، كما تحسّن تخطيط الميزانية وتنفيذها، وأزيلت الإعانات المشوهة للأسواق وأُتخذت تدابير لمكافحة الفساد.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشئت أمانة العهد بوصفها من أجهزة الحكومة العراقية العاملة بدعم من الأمم المتحدة والبنك الدولي والمجتمع الدولي، وأقرت اختصاصاتها للجنة التنفيذية للعهد، التي ستشرف على أنشطة الأمانة بالاشتراك مع لجنة توجيهية. وتشكلت أفرقة عاملة مواضيعية يرأسها مستشارون عراقيون كبار. وجرى تقديم المساعدة الإدارية والتقنية إلى أمانة العهد بصفة مؤقتة من جانب الأمم المتحدة والبنك الدولي وشركاء آخرين في التنمية ويجري حاليا إعداد خطة عمل مدتها ستة أشهر لتبسيط أنشطة العهد الدولي مع العراق وتيسير تنفيذه.

ثالثا - معلومات عن الجديد في أنشطة البعثة

ألف - الأنشطة السياسية للممثل الخاص للأمين العام

٢٦ - واصل ممثلي الخاص، أشرف جيهانجير قاضي، اتصالاته مع الزعماء السياسيين والدينيين وزعماء العشائر للتشجيع على عملية سياسية شاملة تعزز ما أحرز من تقدم في

المسألة الأمنية. وقد واصل دعمه للجهود التي تبذلها الحكومة العراقية للعمل مع الجهات الفاعلة على الصعيد الإقليمي ومع المجتمع الدولي على نطاق أوسع. وعملت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مع وزارة الخارجية العراقية تحضيرا للأفرقة العاملة الثلاثة التي أنشئت في شرم الشيخ في ٤ أيار/مايو.

٢٧ - وفي إطار اللجنة التنفيذية للعهد الدولي مع العراق، أحاط ممثلي الخاص الدبلوماسيين علما بإصدار التقرير المرحلي نصف السنوي عن العراق. كما حضر اجتماعا مع أعضاء لجنة المانحين لمرفق الصندوقين الدوليين لتعمير العراق الذي ترأسه كل من حكومتَي العراق وإيطاليا. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، شارك في اجتماع بغداد الثاني المعقود على مستوى الخبراء للدول المجاورة للعراق للإعداد للاجتماع المقرر عقده على المستوى الوزاري في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر في اسطنبول.

٢٨ - وقد أولى الممثل الخاص قاضي عناية فائقة للتطورات ذات الصلة بتنفيذ المادة ١٤٠، وزار إقليم كردستان في مناسبتين، من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ومن ١٦ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر، للتشاور مع كبار المسؤولين في حكومة إقليم كردستان. وحضر أثناء زيارته لأربيل في تموز/يوليه حلقة نقاش حول النظام الاتحادي نظمت برعاية منظمة غير حكومية. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، زار منطقة سنجار في نينوى لاستعراض أثر المساعدة الإنسانية الطارئة التي قدمتها الأمم المتحدة للطائفة اليزيدية إثر حادث التفجير الضخم الذي وقع في آب/أغسطس وللتأكيد على أهمية الأقيليات في النسيج الاجتماعي للعراق.

باء - أنشطة الدعم الدستوري

٢٩ - لقي مشروع التقرير الأولي الذي قدمته للبرلمان لجنة مراجعة الدستور في ٢٣ أيار/مايو معارضة بسبب عدة مسائل سياسية خلافية، منها صلاحيات الرئاسة وسلطة الحكومة الاتحادية وتنفيذ المادة ١٤٠ الخاصة بالأراضي المتنازع عليها. وفي فترة لاحقة، مدد مجلس النواب أجل تقديم لجنة مراجعة الدستور تقريرها النهائي لثلاث مرات، كان آخرها تمديده إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٣٠ - وحين كان مجلس النواب في عطلة الصيفية، عقد ممثلي الخاص اجتماعات مع القادة السياسيين لمناقشة عملية مراجعة الدستور وللإعراب عن الدعم المتواصل من بعثة تقديم المساعدة إلى العراق. وقد شدد على أهمية الربط بين مراجعة الدستور ومجموعة من التشريعات البالغة الأهمية، منها مجموعة القوانين المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية، ومشروع "قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم"، ومشروع قانون اجتثاث البعث. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طلب مجلس النواب رسميا من لجنة مراجعة الدستور أن تبدأ عملها في

وضع تشريعات مطلوبة بموجب الدستور. وطلبت اللجنة من جهتها المساعدة من بعثة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وستواصل البعثة تقديم الخبرة التقنية على أساس أفضل الممارسات الدولية لهذا الغرض.

جيم - أنشطة المساعدة الانتخابية

٣١ - يواصل فريق موظفي الانتخابات التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عمله إلى جانب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حتى تصبح مهياًة للأنشطة الانتخابية المقبلة. وعين مجلس النواب مكتبا جديدا للمفوضية مكونا من تسعة مفوضين في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧. كما استضافت المفوضية الهندية للانتخابات دورة تدريبية توجيهية لفائدة أعضاء المكتب في نيودلهي. وكان الحدث مناسبة جمعت خبراء دوليين في مجال الانتخابات وأعضاء المكتب لمناقشة مسائل انتخابية مهمة في العراق، ووضع الأولويات للمستقبل.

٣٢ - وبعد عودة أعضاء المكتب إلى العراق، واصلوا العمل الوثيق مع البعثة في برنامج شمولي لبناء القدرات. وقد وضع هذا البرنامج الممول عن طريق مرفق الصندوقين الدوليين لتعمير العراق، بالتعاون مع بعثة تقديم المساعدة إلى العراق وشركائها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) والمفوضية العليا للانتخابات. وشمل العمل لتنفيذ ١٨ نشاطا من أنشطة الأولويات المحددة تنظيم حلقات عمل لفائدة كل من المكتب وإدارته حول موضوع التخطيط الاستراتيجي والعملية وتسجيل الناخبين ومجالات تقنية أخرى. وقد تم الترحيب بالعرضين المقدمين من لجنتي الانتخابات لكل من جمهورية كوريا وأستراليا والمتعلقين بأنشطة تدريب ومراقبة. ومن المقرر تنفيذ هذه الأنشطة بالتزامن مع إجراء الانتخابات الوطنية في هذين البلدين.

٣٣ - واستثمارا للدور الذي أدته البعثة في مراقبة عملية اختيار مكتب المفوضية، فقد دُعيت إلى مراقبة اختيار مديري ١٩ من المكاتب الانتخابية في المحافظات. وستصدر البعثة تقريرا عن مراقبة عملية الاختيار هذه، وهي تعتبر تعيين المديرين خطوة أساسية لجعل المفوضية العليا للانتخابات مهياًة لأداء عملها. فمن غير هذا المكون الميداني، لن يكون بمقدور مفوضية الانتخابات أن تنظم أي انتخابات وطنية ولا أن تقوم بعمليات تسجيل الناخبين.

٣٤ - وتنظر بعثة تقديم المساعدة إلى العراق إلى تسجيل الناخبين باعتباره خطوة أساسية في تنظيم انتخابات نزيهة ومقبولة في العراق. وتقدم البعثة المشورة للمفوضية العليا للانتخابات بشأن الخطوات اللازمة لتحويل قاعدة بيانات نظام التوزيع العام التي جرى الحصول عليها مؤخرا إلى سجل دقيق للناخبين.

٣٥ - وما زالت تحديات كبرى تعترض الإعداد للأنشطة الانتخابية المقبلة في العراق. ولم يلاحظ إلا القليل من التحرك من جانب مجلس النواب صوب إصدار تشريعات أساسية ضرورية لتسجيل الناخبين أو لغير ذلك من العمليات ذات الصلة بالانتخابات. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة على استعداد لتقديم المشورة في ما يتعلق باتخاذ القرارات التشريعية والإدارية والتنفيذية اللازمة للدفع بهذه العملية نحو الأمام. وما زالت المشاورات متواصلة مع الأطراف العراقية المعنية بشأن مسائل هامة مثل نظام الاقتراع وكيفية إشراك المهجرين داخليا في العمليات الانتخابية. كما ستواصل البعثة العمل مع المفوضية العليا للانتخابات لتقدم لها المشورة بشأن إعداد ميزانية تشغيلية.

دال - أنشطة حقوق الإنسان

٣٦ - ما زال العنف المتواصل في العراق يشكل تحديات في مجال حقوق الإنسان للحكومة العراقية في الجهود التي تبذلها للسيطرة على أعمال العنف التي يغذيها الإرهاب والاعتبارات الطائفية والأنشطة الإجرامية. ويتعرض موظفو إنفاذ القانون العراقيون لهجمات لا ترحم على أيدي الجماعات المتمردة، وتقوم المجموعات المسلحة السنية منها والشيعية بهجمات منهجية وواسعة النطاق ضد المدنيين بواسطة التفجيرات الانتحارية وعمليات الاختطاف وعمليات القتل خارج نطاق القانون، دون تمييز بين المدنيين والمقاتلين. وامتد أثر العنف في العراق إلى كافة المجموعات العرقية والطوائف، بما في ذلك الأقليات. وقد أُبلغ عن مقتل أعداد كبيرة من المدنيين في العمليات العسكرية التي قامت بها القوة المتعددة الجنسيات ضد المتمردين أو الميليشيات. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، تورط متعاقدو شركة بلاك ووتر في تبادل لإطلاق النار أدى إلى مصرع عدة مدنيين. وقد حرك الحادث نداءات تدعو إلى وضع ضوابط أكثر صرامة لأنشطة الشركات الأمنية المنتمية إلى القطاع الخاص ووضع نهاية لخروجها عن نطاق الملاحقة القضائية في العراق.

٣٧ - وفي سياق العمليات الأمنية المكثفة في العراق، ما زال يساورني القلق إزاء الحاجة إلى كفاية أن يزود المعتقلون بما يليق من حماية على صعيد الإجراءات ومن مراقبة قضائية، وبآليات ملائمة للاحتجاز والمحاكمة، وأن يُقدم إلى العدالة موظفو إنفاذ القانون المشتبه بارتكابهم انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

٣٨ - ويعيش آلاف المهجرين داخليا في ظروف مزرية محرومين من الوصول إلى الأغذية والخدمات الأساسية الملائمة. ولا يزال الأطفال عرضة للضرر بوجه خاص. وبينما تعهد المسؤولون الحكوميون علنا بتخصيص موارد مالية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا لحشود المهجرين، فقد ظلت التدابير المتخذة دون المستوى الكافي نظرا لجسامة الوضع. ويواصل

العديد من العراقيين البحث عن سبل لمغادرة البلد، وهي خطوة تزداد خطرا وتحديا للمقدم عليها نظرا للحالة الأمنية المتردية من جهة، وللتضييق المتنامي على الدخول إلى بلدان الجوار، من جهة أخرى.

٣٩ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقريرها الحادي عشر عن حقوق الإنسان. وقد برهن التجاوب الذي أبداه المسؤولون العراقيون ومسؤولو القوة المتعددة الجنسيات في العراق أثناء إعداد التقرير على ما للحوار البناء من دور مهم في معالجة المسائل التي تشغلنا جميعا. ومن أمثلة هذه التطورات الإيجابية ما طرأ من زيادة على تعاون وزارات الحكومة العراقية مع موظفي حقوق الإنسان التابعين لبعثة الأمم المتحدة بشأن الاطلاع على البيانات الرسمية وزيارة مرافق الاحتجاز لإنجاز التقارير عن الشواغل إزاء ظروف الاحتجاز ومدى مراعاة الأصول القانونية، وتوجيه دعوة إلى المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة للإنسانية والمهينة التابع لمجلس حقوق الإنسان كي يقوم بزيارة للعراق. وتواصل سلطات حكومة إقليم كردستان أيضا الإذن لموظفي حقوق الإنسان التابعين لبعثة الأمم المتحدة بزيارة مرافق الاحتجاز. ويمثل تعيين لجنة وزارية رفيعة المستوى لدراسة قضايا حقوق الإنسان في إقليم كردستان تطورا مشجعا أيضا.

هاء - إعادة الإعمار والتنمية والمساعدة الإنسانية

٤٠ - تفاقمت الحالة الإنسانية في العراق أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. فقد ازداد عدد اللاجئين والمهجرين داخليا من العراقيين إلى ٤,٢ ملايين شخص، مع تصاعد معدلات النزوح الشهرية إلى أكثر من ٦٠.٠٠٠ شخص (مقارنة بـ ٥٠.٠٠٠ شخص قبل ستة أشهر). ومع أن معظم الحوادث الأمنية قد وقعت في المناطق الوسطى والجنوبية من البلد، فإن المهجرين غير محصورين في تلك المناطق. ففي الشمال، يزيد حاليا عدد المهجرين العراقيين عن ٧٨٠.٠٠٠ شخص، يوجد منهم ما يربو على ٦٥٠.٠٠٠ مهجر في المناطق الوسطى من البلد و ٧٩٠.٠٠٠ مهجر في الجنوب. ويوجد كثيرون منهم في مخيمات مؤقتة يتعذر على مقدمي المعونة الوصول إليها بسبب شواغل أمنية. ووفقا لما تذكره منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، فقد ألحقت الحالة الأمنية المتفاقمة أضرارا بالغة بخدمات الرعاية الصحية الأولية وغيرها من الخدمات الأساسية وتسببت في تعرض الملايين من الأطفال للخطر المتزايد للإصابة بالأمراض المعدية وسوء التغذية. وتظهر إحصاءات اليونيسيف أن نسبة من بإمكانهم الحصول على مياه الشرب المأمونة بين الأطفال العراقيين دون سن الخامسة

البالغ عددهم ٤,٨ مليون طفل تزيد قليلا عن الثلث. كما تشير التقارير إلى ازدياد إغلاق المدارس والتغيب عنها بسبب انعدام الأمن.

٤١ - وقد أعادت حكومة الجمهورية العربية السورية فرض شروط لحصول العراقيين على تأشيرات دخول اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وتقلصت أعداد العابرين من العراق إلى الجمهورية العربية السورية مما يزيد على ٢٠٠٠ شخص يوميا إلى أقل من ١٠٠ شخص كل يوم في مطلع تشرين الأول/أكتوبر. وتشير التقارير إلى أن حصول المواطنين العراقيين على تأشيرة دخول من السفارة السورية في بغداد يستغرق أسبوعين. وقد تزيد هذه القيود التي يواجهها العراقيون الذين ينشدون السلامة عبر الحدود الدولية من تحميل المناطق والمحافظات التي لا تزال تستقبل المهجرين داخليا فوق طاقتها.

٤٢ - وفي مسعى لزيادة توفير الحماية والمساعدة للمهجرين داخليا واللاجئين، ودعم المجتمعات التي تستقبل هاتين الفئتين، طورت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وزادت من أنشطتها في إطار ندائها التكميلي الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وضاعفت الميزانية إلى ١٢٣ مليون دولار. وبالمثل، أصدرت المفوضية واليونسيف نداء مشتركا لتوفير ١٢٩ مليون دولار لضمان تمكين الأطفال اللاجئين العراقيين من الحصول على التعليم. وأصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية واليونسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية نداء مشتركا بمبلغ ٨٥ مليون دولار تقريبا في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ لتلبية الاحتياجات الصحية العاجلة للاجئين العراقيين في البلدان المجاورة. وتتولى منظمة الصحة العالمية تنسيق النداء وسيجري توجيه الأموال من خلال السلطات الصحية الوطنية وجمعيات الهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية. وقد أكدت حكومة العراق مؤخرا التزامها بمساعدة البلدان المجاورة المستضيفة للاجئين العراقيين، ولكن الاقتراحات المحددة المتعلقة بتوزيع مبلغ الـ ٢٥ مليون دولار الذي تعهدت بتقديمه هي حاليا قيد الإعداد.

٤٣ - وفي ٩ تموز/يوليه، أعربت بعثة الأمم المتحدة لحكومة العراق عن قلقها إزاء مخنة المهجرين داخليا واللاجئين العراقيين في البلدان المجاورة. وأنشأت وزارة المهجرين والمهاجرين هيكل تنسيق في بغداد بشأن قضايا المهجرين بمشاركة وكالات الأمم المتحدة وجهات معنية أخرى لمعالجة مسائل تبادل المعلومات، وتحديد الاحتياجات الإنسانية وأوجه القصور في تقديم المساعدة، وتيسير قيام جميع الأطراف الفاعلة المعنية بأنشطة إنسانية جيدة التوقيت وفعالة ومنسقة. وسيزود مكتب منسق الشؤون الإنسانية الوزارة بالدعم في مجالي السكرتارية والتنسيق بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وقد عرضت البعثة

أيضا دعم إنشاء خلية تنسيق داخل مكتب رئيس الوزراء لتعزيز قدرة الحكومة على معالجة المسائل الإنسانية الأعم.

٤٤ - وفي يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه، عقدت منظمة الصحة العالمية اجتماعا تشاوريا وزاريا إقليميا في دمشق لمعالجة الاحتياجات الصحية للاجئين العراقيين. واتفق المشاركون على إطار موحد يركز على مجالات ذات أولوية من قبيل إتاحة إمكانية الاستفادة من الخدمات الصحية على قدم المساواة، وتعزيز التنسيق، ومراقبة الحالة الصحية، ونشر المعلومات، وتوفير خدمات التحصين وغيرها من الخدمات الصحية الوقائية الرئيسية، ومعالجة سوء التغذية وحالات النقص في العناصر الغذائية الزهيدة المقدار. واتفق أيضا على وجوب أن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في دعم الحكومات المضيفة في تنسيق الأنشطة المضطلع بها في القطاع الصحي. وحذر المشاركون من إنشاء نظم موازية لتلبية الاحتياجات الصحية.

٤٥ - وقد خلفت التفجيرات التي وقعت في سنجار بشمال العراق في ١٤ آب/أغسطس ما يزيد على ٤٣٠ قتيلا وأكثر من ٥٠٠ جريح، ودمرت أو أتلقت قرابة ٥٠٠ منزل. وسعت بعثة تقديم المساعدة إلى العراق، بالاشتراك مع السلطات الاتحادية والإقليمية إلى جانب منظمات أخرى دولية وغير حكومية، إلى تعزيز إيصال المساعدات الإنسانية والمتصلة بإعادة الإعمار إلى ضحايا هذا الاعتداء المقيت.

٤٦ - وظلت الأمم المتحدة وشركاؤها التنفيذيون يواجهون تحديات متزايدة. وتضرر توفير الخدمات الأساسية بشدة بانعدام الأمن ونزوح السكان و"هجرة ذوي الكفاءة" والانهيار المتزايد للهيكل الأساسية للخدمات العامة ونظمها. ويعزى حاليا تفشي وباء الكوليرا في الإقليم الكردي في ٢٦ آب/أغسطس إلى وجود مشاكل خطيرة في نوعية المياه ومعالجة مياه المجاري. فقد جرى تسجيل أكثر من ١٦ ٠٠٠ حالة إصابة بالإسهال و ١٠ وفيات. وانتشر الوباء منذ ذلك الحين إلى أربيل، مما أسفر عن ٣ ٠٠٠ حالة إضافية. ويمثل الأطفال دون سن الخامسة ٣٠ في المائة من الحالات المبلغ عنها. ويعمل فريق الأمم المتحدة القطري عن كثب مع سلطات حكومة إقليم كردستان في معالجة الحالة.

رابعا - مرفق الصندوقين الدوليين لتعمير العراق

٤٧ - في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، كان مجموع التبرعات المقدمة للصندوق الاستثماري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو أحد صندوقي مرفق الصندوقين الدوليين لتعمير العراق، يبلغ ١,٢٥٧ بليون دولار. وفي نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٧، كانت قد جرت الموافقة على ما مجموعه ١٦٠ مشروعا بقيمة قدرها ١,٠٦٣ بليون دولار لتمويلها من الصندوق

الاستثماري. ولمواصلة التقدم الكبير في التنفيذ، جرى الدخول في عقود تبلغ قيمتها التراكمية ٧٨٠ مليون دولار (٧٣ في المائة من الأموال الموافق على تخصيصها) وصرف ٦٧٠ مليون دولار (٦٣ في المائة من الأموال الموافق على تخصيصها). ويتم تجديد المعلومات المالية ذات الصلة شهريا في موقع المرفق على الإنترنت (www.irffi.org).

٤٨ - وبناء على دعوة من حكومة إيطاليا، سيعقد الاجتماع السادس للجنة للمانحين التابعة للمرفق في باري، بإيطاليا، يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وستقدم الأمم المتحدة والبنك الدولي في هذا الاجتماع التقرير المرحلي للصندوق الاستثماري المخصص للعراق لكل منهما، مع تسليط الضوء على الأنشطة والتحديات والدروس المستفادة والنتائج التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير البالغة ستة أشهر.

٤٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، اجتمع رئيسا مرفق الصندوقين الدوليين لتعمير العراق (حكومتا إيطاليا والعراق) في بغداد مع اللجنة المعنية بتنسيق شؤون المرفق التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي لدراسة مشروع تقرير الاستشاريين المستقلين الذين استعرضوا اختصاصات المرفق التي أقرتها لجنة المانحين في اجتماعها الخامس الذي عقد في اسطنبول في آذار/مارس ٢٠٠٧. وسيبحث الاجتماع السادس للجنة المانحين الذي سيعقد في باري التوصيات النهائية المتمخضة عن استعراض اختصاصات المرفق، بهدف ضمان زيادة مسؤولية العراق عن الأنشطة التي يمولها المرفق وتعزيز توجيه العراق لتلك الأنشطة، ومواءمة المرفق على نحو واضح مع العهد الدولي مع العراق والاستراتيجية الإنمائية الوطنية.

خامسا - المسائل الأمنية والمتصلة بالعمليات

ألف - تقييم حالة الأمن

٥٠ - لا تزال حالة الأمن في العراق تحد بشدة من الأنشطة اليومية للأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية عمليات عسكرية ضخمة في جميع أنحاء بغداد وفي محافظة الأنبار في المنطقة الغربية وفي محافظات ديالى وواسط وقيمم وصلاح الدين. ويبدو أن الأثر التراكمي لهذه العمليات قد تمثل في خفض مستوى أعمال العنف ذات الشأن في تلك المناطق.

٥١ - وظل مستوى إطلاق النار بشكل غير مباشر على المنطقة الدولية في بغداد على مستواه طيلة حزيران/يونيه وتموز/يوليه وآب/أغسطس قبل أن ينخفض في أيلول/سبتمبر إلى أدنى مستويات له خلال السنة التقويمية. ووقع ١٦ اعتداء داخل المنطقة الدولية في حزيران/يونيه و ١٣ اعتداء في تموز/يوليه، وتسعة اعتداءات في آب/أغسطس. وفي ٣ و ٤

أيلول/سبتمبر، وقع اعتداءان في غضون ٤٨ ساعة. وخلال حوادث الإطلاق غير المباشر للنار، أصيبت بعض مرافق الأمم المتحدة بمقذوفات قادمة نتجت عنها تلفيات ولكنها لم توقع، لحسن الحظ، إصابات. وسيتواصل تقييم تدابير تخفيف الأخطار كما يجري حالياً اتخاذ تدابير لتحسين حماية أماكن الإقامة في مرافق الأمم المتحدة. ويزوّد جميع الموظفين حالياً بأماكن إقامة مشمولة بحماية علوية معززة.

٥٢ - وفي مطار بغداد الدولي، تعرض معسكر النصر مرتين لنيران الصواريخ عيار ٢٤٠ مم في غضون ثلاث أسابيع في أيلول/سبتمبر. وتسبب الاعتداء الأول في وفاة شخص وإصابة عدة أشخاص بجروح ولم يسفر الاعتداء الثاني عن إصابات أو تلفيات. وتعمل بعثة تقديم المساعدة إلى العراق مع القوة المتعددة الجنسيات لتحديد ما إذا كان استخدام المقذوفات عيار ٢٤٠ مم مؤخرًا يمثل بداية اتجاه أو مجرد حوادث متفرقة.

٥٣ - ولا يزال موظفو الأمم المتحدة الوطنيون يواجهون مشاكل خطيرة متصلة بالأمن. فقد اضطر عدد كبير من الموظفين إلى نقل أسرهم من بغداد إلى مناطق أكثر أمناً في العراق والبلدان المجاورة هرباً من العنف الطائفي وعنف المتمردين في المناطق التي يوجد فيها هؤلاء الموظفين. وتلقى عدد قليل من الموظفين تهديدات مباشرة ضد سلامتهم الشخصية. وتقوم وحدة السلامة والأمن بالبعثة حالياً بالتحقيق في تلك التهديدات كما يزوّد الموظفون بالمساعدة حيثما أمكن تقديمها لهم.

٥٤ - وطرأ انخفاض واضح في الإصابات بين المدنيين وعدد الجثث التي لا يتقدم أحد لطلبها في بغداد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان لعمليات القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية دور فعال في تقليل عدد الحوادث التي تقع فيها إصابات جماعية، وذلك من خلال فرضهما تدابير متزايدة لحظر نقل منظومات الأسلحة والأجهزة المتفجرة. وقد نفذت أغلبية الهجمات التي وقعت مؤخراً باستخدام أجهزة متفجرة ارتجالية أصغر حجماً ونيران الأسلحة الصغيرة، وكانت تستهدف بشكل رئيسي القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية أو فصائل مناوئة. وتقع حالات الانتحار وهجمات السيارات المفخخة بمستويات أقل.

٥٥ - وخارج بغداد، يتركز العنف في منطقتي الموصل وكركوك. وتشهد كركوك أعمال عنف أهلية مع اقتراب الموعد النهائي للاستفتاء على وضع كركوك. وتلي الموصل بغداد مباشرة في عدد ما تتعرض له من هجمات عنيفة بل لقد فاقتها، في مرات عدة مؤخراً، في عدد ما تتعرض له من هجمات يومية. وفي ١٤ آب/أغسطس، وقع اعتداء مروّع على طائفة البيزيديين في سنجار في أقصى الشمال الغربي من البلد، حيث تسببت ثلاث قنابل

محمولة على سيارات في إيقاع مئات الإصابات في أسوأ حادث يوقع إصابات جماعية في العراق يسجل منذ غزوه في عام ٢٠٠٣.

٥٦ - أما الحالة الأمنية في إقليم كردستان فلا تزال مستقرة نسبياً. وبفضل ذلك يستطيع موظفو الأمم المتحدة الانتشار لمقابلة نظرائهم العراقيين والتفاعل معهم بصورة منتظمة. وأجرت بعثة التقييم المشتركة بين الوكالات تقييماً للحالة الأمنية خلال الفترة من ١٣ إلى ٢٠ تموز/يوليه وقدمت عدداً من التوصيات، كثير منها يُعمل به فعلاً. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، مكن الفريق الأمني التابع للبعثة منظمة الصحة العالمية من إيفاد فريق مخصص لحالات الطوارئ إلى السليمانية لمواجهة تفشي الكوليرا على نطاق واسع في المنطقة.

٥٧ - وفي جنوب البلد، انتقلت القوة المتعددة الجنسيات من مقر قيادتها في قصر البصرة، وسلمت المكان إلى قوات الأمن العراقية في آب/أغسطس. ولا توجد حالياً في حدود المدينة أي قوات تابعة للقوة المتعددة الجنسيات في العراق. ونقل جميع أفراد تلك القوة إلى المحطة الجوية في البصرة. وهذا المستوى المنخفض بشدة للإبلاغ عن المسائل الأمنية من البصرة يؤثر على قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بالعمليات في تلك المنطقة حالياً.

باء - المرافق واللوجستيات والدعم

٥٨ - اكتملت الحماية العلوية لمرق الإقامة المؤقت للبعثة، وستتيح هذه الحماية المجال لنشر موظفين إضافيين في بغداد عند الاقتضاء. ولا يزال بناء مقر متكامل للأمم المتحدة في بغداد الخيار العملي الوحيد لاستمرار وجود موظفي الأمم المتحدة في بغداد بسبب الدرجة العالية للمخاطر الأمنية. وأقر مجلس الأمن هذا النهج من حيث المبدأ، وهو الآن رهن الموافقة على الأموال. وبينما تتخذ البعثة كل الخطوات المتاحة من أجل زيادة الاكتفاء الذاتي في العراق، فإنها تعتزم مواصلة استخدام خدمات الدعم المقدمة في إطار برنامج التعزيز المدني للوجستيات واتفاق ٦٠٧ ذي الصلة في الحالات التي لا يوجد فيها مزود خدمات مكافئ.

٥٩ - وسيُستنفد، بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الصندوق الاستئماني المنشأ عام ٢٠٠٤ لدعم "الكيان القائم بذاته"، الذي يوفر الحماية للأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦. وتلقى الصندوق الاستئماني منذ إنشائه مساهمات تربو على ٢٣ مليون دولار من ١٧ دولة عضواً. وأدعو الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات للصندوق الاستئماني على وجه الاستعجال من أجل السماح باستمرار الترتيبات الأمنية لوجود الأمم المتحدة في العراق وتعزيز أنشطة الأمم المتحدة الصادر بها تكليف بموجب القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

٦٠ - وأرسلت البعثة مؤخرا فريقا لدراسة إمكانية إيفاد موظفين في موقع جديد في البصرة، عقب إعادة نشر القوة المتعددة الجنسيات من مجمع قصر البصرة إلى محطة البصرة الجوية. بالإضافة إلى ذلك، تُجرى تقييمات حاليا فيما يتعلق بالتوسع المحتمل في نطاق عمليات الأمم المتحدة في أربيل، بما يغطي شمال العراق.

٦١ - ولا تزال البعثة تعتمد على القوات الجوية الأمريكية واليابانية والبريطانية في تلبية احتياجاتها من النقل الجوي. وتعرب الأمم المتحدة عن تقديرها لهذا الدعم وتشير إلى أن استخدام النقل الجوي التابع للتحالف يمكن أن يكون أمرا معقدا، ويحد في بعض الأحيان من مرونة الحركة التي ترغب فيها البعثة وموظفوها. وتشترط إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تكون الطائرات المستخدمة في نقل موظفي المنظمة في العراق مجهزة بنظم كافية للدفاع عن النفس. وعقب إعادة الطائرة الدائرية المكرسة، لم تنجح محاولات تحديد بلد مساهم بقوات على استعداد لتوفير طائرة عسكرية ذات تجهيز مماثل. وتدرس البعثة وإدارة الدعم الميداني الخيارات التجارية رغم صعوبة تحديد طائرة مناسبة في السوق التجارية. وتشترك إدارة الدعم الميداني والبعثة معا بشكل فعال في تحديد مشغلين محتملين والتعاون معهم ومع سلطات الطيران الوطنية التابعين لها، من أجل التجهيز لاستخدام طائرة تجارية لديها ما تشترطه البعثة من قدرات، والإذن بهذا الاستخدام. وبينما تتواصل الجهود الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الاعتماد على الذات في مجال الدعم الجوي، أحث الدول الأعضاء بشدة على دعم طلبات الأمم المتحدة بتوفير طائرة مكرسة في هذه الأثناء.

جيم - الاتفاقات

٦٢ - لقد شارفت على الانتهاء المفاوضات بين البعثة والقوة المتعددة الجنسيات في العراق، بشأن إبرام مجموعة من الترتيبات الفرعية غير الملزمة قانونا لاتفاق عام ٢٠٠٥ المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة بشأن توفير الدعم الأمني والطبي للبعثة، ويجري حاليا فحص مشاريع وثائق للتحقق من وجود أي تغييرات أخرى مطلوبة. وستواصل البعثة العمل عن كثب مع الفريق القانوني للقوة من أجل إتمام العمل.

٦٣ - وكان اتفاق مركز البعثة بين الأمم المتحدة وحكومة العراق قد وُقِع في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتنص المادة الثانية عشرة من الاتفاق على دخوله حيز النفاذ في تاريخ تبادل المذكرتين بين الطرفين بما يؤكد إقرار الاتفاق من قِبَل السلطتين المختصتين لكل منهما. وعلى الرغم من تقديم الأمم المتحدة مذكرتها في عام ٢٠٠٥، لم تُتِم حكومة العراق عملية التصديق بعد، ولم تسلم المذكرة. ورغم عقد العديد من اجتماعات المتابعة، لا تزال حالة

الاتفاق حاليا كما هي. وسأواصل جهودي الرامية إلى إتمام عملية التصديق، حيث يشكل الاتفاق وثيقة قانونية أساسية لعمل البعثة بلا عوائق.

سادسا - ملاحظات

٦٤ - يواصل شعب العراق وحكومته مواجهة تحديات رئيسية ناجمة عن آثار العنف المدمرة. ولا تزال الهجمات تستهدف السكان المدنيين وأعضاء الحكومة البارزين. كما لا يزال تفشي انعدام الأمن يثير صعوبات أمام الحوار الوطني، وتؤدي مستويات التشريد المتزايدة إلى تفاقم الأزمة الإنسانية المثيرة للانزعاج بالفعل. وفي مواجهة هذه التحديات، يجب أن يتصرف القادة العراقيون بمسؤولية، وألا يستسلموا للحلقة المفرغة من الكراهية والانتقام التي تهدد مستقبل العراق. وثمة حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى توافق سياسي ومحاولات حقيقية للعمل عبر الحدود العرقية والطائفية والسياسية. فالشعب العراقي والمجتمع الدولي يعلقان آمالا عريضة على الحكومة و ينتظران اتخاذ خطوات جريئة ترمي إلى وضع أساس للسلام والاستقرار في البلد.

٦٥ - إن هناك فرصة الآن ينبغي ألا تضيع. فقد شهد شهر أيلول/سبتمبر أقل عدد من الخسائر البشرية العراقية على مدى العام. كما ينذر انخفاض حدة العنف الناتج عن وقف إطلاق النار من قبل جيش المهدي وتحالف المتمردين السنة ضد تنظيم القاعدة بانفراج سياسي كبير. وسيمثل التحدي السياسي في الشهور المقبلة في تحويل هذه التطورات العسكرية - السياسية إلى أساس للمصالحة الوطنية. ويعد ذلك مسؤولية العراقيين في المقام الأول، والأمم المتحدة على استعداد لمساعدتهم في بلوغ هذه الغاية.

٦٦ - وبني أرحب بالولاية الجديدة الممنوحة للأمم المتحدة بموجب القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) لما تؤدي إليه من زيادة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في تعزيز استقرار العراق. ويبرز من ذلك على وجه الخصوص ما تؤدي إليه تلك الولاية من اتساع الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في النهوض بالحوار الوطني والمصالحة الوطنية، وما تدعو إليه الولاية من اتخاذ إجراءات محددة لتشجيع الدور البناء للبلدان المجاورة. وفضلا عن ذلك، يشدد القرار على دور الأمم المتحدة في تنسيق وتوفير المساعدة الإنسانية والمساعدة في إعادة الإعمار والمساعدة الإنمائية، ولا سيما من خلال العهد الدولي مع العراق. وقد عزز الاجتماع الرفيع المستوى الذي شاركت في استضافته مع رئيس الوزراء المالكي في ٢٢ أيلول/سبتمبر الدعم لدور الأمم المتحدة في هذه المجالات المهمة. وستواصل الأمم المتحدة أيضا القيام بدورها القوي في توفير الدعم الانتخابي والدستوري إلى حكومة العراق وتعزيز حماية حقوق الإنسان، ضمن جملة مسائل أخرى.

٦٧ - وتقوم الأمم المتحدة حالياً، بالتشاور مع حكومة العراق، بوضع الخطط بنشاط لاتخاذ خطوات عملية وفورية تستهدف تنفيذ القرار الجديد الصادر عن مجلس الأمن. وستواصل البعثة توسيع هذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة لدى وصول ممثلي الخاص الجديد. ودعمًا لهذا الدور المعزز، قمت أيضًا بتدعيم فريق الأمم المتحدة في العراق بزيادة الحد الأقصى للموظفين في بغداد وأربيل. كما أنظر حالياً في سبل لتحسين الوصول بالخدمات إلى الأقاليم، بما في ذلك إعادة إقامة وجود مصغر للأمم المتحدة في البصرة.

٦٨ - وتحتفظ الأمم المتحدة بعدة ميزات نسبية متفردة في مجال تعزيز الحوار الوطني في العراق. فهي تتمتع بعلاقات طيبة مع طائفة واسعة من العناصر الفاعلة المنتمية إلى مختلف ألوان الطيف السياسي، وليس لديها من الأهداف سوى ما هو معلن في ولايتها، كما أن المنظمة تستفيد من مجموعة متنوعة من أفضل الممارسات المكتسبة من العمل في الصراعات في كافة أنحاء العالم. وسنواصل تقديم خبراتنا التقنية ومعارفنا بأفضل الممارسات إلى القادة العراقيين، ونحن على استعداد لبذل المزيد في هذا الصدد في جهد يرمي إلى النهوض بحوار سياسي شامل، والمساعدة في تسوية مسائل الحدود الداخلية. ونحن مستعدون للمساعدة في إكمال مراجعة الدستور بنجاح، وصياغة تشريعات رئيسية مطلوبة بموجب الدستور. ويجب أن يتاح للأمم المتحدة المجال والدعم السياسيان اللازمان حتى تعمل بشكل ذي مغزى مع جميع الأطراف المعنية، كما يجب حماية واحترام قدرة الأمم المتحدة على الحوار مع كل الأطراف.

٦٩ - ولا تزال المشاركة البناءة للبلدان المجاورة للعراق وبلدان المنطقة حيوية لاستقرار العراق. فالعراق لا يمكنه التغلب وحده على ما يواجهه من تحديات متعاضمة، ومن مصلحة جميع جيرانه وقف التدهور في حالة البلد. ويجب أن يعزز التعاون الإقليمي الجهود التي يبذلها القادة داخل البلد، وأن يتفادى مفاقمة التوترات. وبينما توجد لدى جيران العراق توجهات ومصالح متعارضة، فإن الحوار الإقليمي الذي بدأ في شرم الشيخ فيما بينهم وغيرهم من العناصر الفاعلة الدولية الرئيسية يعدُّ بالكثير. وقد عرضت الأمم المتحدة دعم آلية تكفل المتابعة الكافية للاجتماعات الموسعة لجيران العراق والأفرقة العاملة المتمخضة عنها. ويحدوني الأمل في أن يتناول هذه المسألة بطريقة شاملة الاجتماع الموسع القادم لجيران العراق المقرر عقده في إسطنبول، بتركيا، في مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٧٠ - ولا يزال عدد العراقيين من اللاجئين والمهجرين داخليا مسألة تبعث على القلق البالغ. وإذا أُثني على البلدان المجاورة المضيفة لمدها يد العون إلى هذا العدد الضخم من العراقيين ذوي الحاجة، ولا سيما الأردن والجمهورية العربية السورية، فإن قدرتهما قد

أجهدت إلى أقصى الحدود في الوقت الحالي. وتظل كفالة تعبئة المساعدة الكافية وإيصالها لذوي الحاجة من المهام الرئيسية لحكومة العراق والمجتمع الدولي. غير أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها سوى بتغيير الوضع الأمني داخل العراق وهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة للاجئين والمهجرين داخليا. وتحقيق أهم جوانب هذا الأمر يكون من خلال إطلاق حوار سياسي شامل وجامع.

٧١ - وحتى يتسنى للأمم المتحدة الوفاء بالمهام الملحة المبينة في الولاية الجديدة، سيتعين علينا مواصلة الاعتماد على الدول الأعضاء في مجالات الدعم. وسيكون الدعم السياسي المناسب والترتيبات الأمنية والمساندة المالية واللوجستية الملائمة، عناصر أساسية يتوقف عليها نجاح بعثة الأمم المتحدة في العراق. وإنني لمتن للدول الأعضاء التي توفر الحماية والدعم اللوجستي لوجود الأمم المتحدة في العراق، بما فيها التي تقدم المساندة الجوية والقوات "للكيان القائم بذاته" الذي يعمل تحت قيادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق في مهمة مكرسة لتوفير الأمن للبعثة. وأحث الدول الأعضاء على توفير الموارد المالية واللوجستية اللازمة للبعثة، بما في ذلك ما يخص الكيان القائم بذاته والعتاد الجوي المكرس، والترتيبات الأمنية الضرورية، من خلال سبل منها، مثلا، توفير المستشارين العسكريين والموافقة على تمويل مرفق الأمم المتحدة المتكامل الجديد في بغداد.

٧٢ - وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر ممثلي الخاص في العراق، السيد أشرف قاضي، الذي يعمل في العراق بلا كلل منذ أكثر من ثلاثة أعوام. فتراثته وإخلاصه لشعب العراق قد أوجدا احتراما في العراق والمجتمع الدولي. وقد ترك السيد قاضي أثرا دائما في العراق، وإنه ليسعدني قبوله طلبي أن يواصل خدمته للأمم المتحدة بصفته ممثلي الخاص الجديد للسودان. وسيصل ممثلي الخاص الجديد للعراق، السيد ستافان دي ميستورا، إلى بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر. وهو قائد محنك ومخلص، سيوفر إرشادا قيما خلال هذه المرحلة الجديدة من عمل الأمم المتحدة في العراق. بموجب القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).